

إمبضر. بعد ثلاث سنوات ... لاشيء تغير

عمر الراضي

نشر : 28 ماي 2014. تعديل : 7 مارس 2013.

تحقيق. يتعدّر للمتأمل في بؤس وضعف ساكنة إمبر أن يصدّق أنّ هؤلاء السكان الثمانمائة ألف يعيشون فوق واحد من أهمّ الاحتياطات الإفريقية من فضّة.



مروراً بإمبر، على الطريق الوطنية الرابطة بين ورزازات وتغغير، سائقو السيّارات والشاحنات والحافلات يخفّفون السرعة ويرفعون شارة الأصابع الثلاثة، رمز التضامن الأمازيغي.

حوالي 270 شخصاً تجمّعوا في بقعة على حافة الطريق يردّون عليهم التحية. ها هم على هذه البقعة الصخرية القاحلة وتحت شمس حارقة يعقدون اجتماعهم الأسبوعي للتداول في النزاع الذي يخوضونه ضدّ شركة إمبر للتعدّين (SMI) القويّة، فرع "مناجم" Managem، الشركة القابضة التابعة للشركة الوطنية الاستثمارات (SNI).



لقد تكرّر هذا المشهد الاحتجاجي منذ ثلاث سنوات، الأمر الذي يشير إلى التضامن الذي يعبر عنه سكان المنطقة مع الأهالي المحتجين. فقد ابتدأ هذا الصراع في صيف 2011 بمطالب تتعلق بتدبير أفضل للموارد المائية للبلدة، وكذلك بمطالب تهّم تشغيل الشباب وولوج الخدمات الاجتماعية شبه الغائبة.

يتعدّر على من يزور البلدة ويلاحظ ظروف عيش سكان إمبضر، الهشّة والمُعوزة، أن يصدّق أنّ هؤلاء السكان يعيشون فوق واحد من أهمّ الاحتياطات الإفريقية من فضة.

بطالة وهشاشة، مستوصف مغلق معظم الوقت، تنقصه المعدّات الأوليّة، محلّ مختوم باسم "المبادرة الوطنية للتنمية البشرية" لأجل الأنشطة النسوية تعرّث اشتغاله، قرينتان مقطوعتان عن شبكتي الكهرباء والماء الشروب، طريق مهترئة كرابط وحيد مع العالم الخارجي، برج مائي في موضعه لكن خاوٍ من الماء...

باختصار، إنّه المشهد نفسه الذي نلقاه في أي قرية أخرى في الأطلس المتوسط دون أدنى مورد.

مع ذلك، لطالما حضت المناطق المنجمية بحياة دولة الرفاه، حتى في المغرب، وفقاً لما لا يزال مرئياً من المعدّات الثقافية والاجتماعية لمدن مثل خريبكة.



مقارنة بالموارد المتاحة لشركة إمضير للتعدين، لن يكون من المستحيل تلبية الحاجة إلى تنمية مستدامة والسلام الاجتماعي في منطقة إميدير. في أواخر 2013، بلغت قيمة الفضة المستخرجة من منجم إمضير 1.123 مليار درهم من حجم المبيعات. نُعدّ أنشطة شركة إمضير للتعدين مربحة لدرجة أنّ الإدارة قررت مضاعفة طاقات الإنتاج، فتمّ استثمار حوالي 118 مليون درهم في استكشاف احتياطات جوفية جديدة، مما جعل من الممكن تمديد فترة الإنتاج إلى 12 سنة.

لقد تمّ عقد العشرات من أشواط التفاوض مع انطلاق الحركة الاجتماعية، انتهت في 2012 بدون نتيجة. لا زال النزاع قائماً إلى يومنا هذا رغم تصريحات عبد العزيز أبارو، مدير مجموعة "مناجم"، الذي قدّر، في نهاية مارس 2014، أنّ الخلاف قد زال وأنّ الكلّ راضٍ.

النزعة الأمنية. البراعة في إجهاض كلّ شيء

بيد أنّ أهل إمضير لا يشاركون رأي عبد العزيز أبارو. بالنسبة لهم، بعد فشل المفاوضات مع ممثلي الحركة الاجتماعية، كان على شركة "مناجم" تغيير المحاور. "لقد انعقدت اجتماعات بتغيير ولم تتم حتى دعوتنا إليها. أخبرنا فقط بالخلاصات"، يشرح لنا عمر، عاطل من سكان القرية.

في 2012، توصلت شركة "مناجم" إلى اتفاق مع المسؤولين المنتخبين من الجماعة القروية لإمضير وكذلك مع نسيج من الجمعيات المحليّة. كان الهدف من الاتفاقية الناتجة عن هذه المشاورات وضع خطة للتنمية البشرية في المنطقة.

"لقد تمكّنّا، بدعم من المجتمع المدني، من تجنب أطفال الجماعة سنة بيضاء ثانية. بالإضافة إلى تنظيم المخيمات الصيفية وبرامج الدعم المدرسي لفائدة 720 طفلاً، قمنا بتوفير أكثر من 2000 حقيبة مدرسية للتلاميذ هذه السنة"، ذلك ما أعلن مسؤول "مناجم" لأحد الزملاء، وأضاف: "بالنسبة لنا، لقد طُوِيَتْ صفحة المفاوضات".

"كيف يمكنهم أن يقرّروا من جانب واحد أن هذا النزاع ولى؟" يقول حانقا إبراهيم أوداود، ناشط في قضية إميدير. بالنسبة له، إنها لطريقة عجيبة أن يتمّ إطلاق عملية التنمية البشرية مع إنكار وجود حركة اجتماعية مطلّبة. "تعال ولاحظ الوضع في إميدير! بعد عام من توقيّعهم مع هذه الجمعيات ومع السلطات، لم يتغيّر شيء".

بالنسبة لإبراهيم، المشكلة ليست في استحالة تحقيق مطالب الحركة، بل في غياب الشفافية وفي ديمقراطية محلّية متحيّزة. "تحيل أنه لم ننتلق أي نسخة من محاضر جميع اجتماعات التفاوض التي أجريناها. زيادة على ذلك، خلال الاجتماع، كان عدد أفراد الأمن أكبر من عدد المدنيين، من بينهم رجال الدرك والقوات المساعدة والمخابرات بالإضافة إلى العامل والقايد"، قال راداً.

وحسب أوداود، إنّ أيّ اتفاق يرضي جميع الأطراف ستنظر إليه السلطات على أنه انتصار للسكان، الأمر الذي قد يشجّع مناطق أخرى مجاورة، مثل المنطقة المحيطة بمنجم بوعزار الذي يشهد أيضاً حركة اجتماعية ناشئة.

بالإضافة إلى ذلك، يُذكر إبراهيم أنه بينما كانت شركة "مناجم" تقوم بتفعيل الاتفاق مع السلطات والجمعيات، زُجّ برفاقه في السجن الواحد تلو الآخر. إذ حُكّم على حوالي ثلاثين شاباً من القرية بالسجن لبضعة أشهر، من

بينم ثلاثة حُكم على كلاهم بالسجن ثلاث سنوات. "لقد تمّ الزجّ بهم في السجن في نفس الوقت الذي منحت فيه السلطات 4 تراخيص لاستغلال المحاجر بمختلف أنواعها لـ 4 من أعيان المنطقة، من بينهم نائب رئيس مجلس العمالة الذي قام بكلّ ما في وسعه لخنق الحركة"، يشرح إبراهيم.

"إنهم يحاولون أن يفرضوا علينا حلاً وهو ليس كذلك. الحل الحقيقي يستدعي دراسة جدية مستقلة على استغلال المياه الجوفية، وخطة لفكّ عزلة المنطقة، ودعم مشاريع الأنشطة المنتجة للدخل، وخدمات عامة ذات جودة"، يختم إبراهيم. لا يتطلب الأمر عبقرية!

عودة إلى القضية

بدأ الاحتجاج في صيف 2011 عندما عاد طلاب القرية من جامعاتهم في الرشيدية و مراكش، مطالبين، كما كل صيف، بالعمل الموسمي في المنجم.

لقد غذت البطالة والاحتجاجات المتزايدة في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط التمرد بين الشباب، الذين لم يوظّف منهم في المنجم سوى حوالي خمسة عشر. "كيف يمكن لشركة تُدرّ أرباحاً بمئات الملايين من الدراهم عن طريق استخراج مواد خام من أرضنا أن تدّعي بأنها لا تملك الوسائل لتأمين وظيفة لنا، ولو فقط موسمية؟" ، يقول إبراهيم غاضباً وهو ناشط في الحركة الاجتماعية.

لكن القشة التي ستكسر ظهر البعير ستأتي لاحقاً، عندما رأى سكّان القرية أن مياه الصنابير تتضب، بل وتتقطع. "قبل رمضان بأسابيع قليلة، كان الماء يتدفق من الصنوبر لمدة 30 دقيقة فقط في اليوم"، يحكي إبراهيم.

تبع ذلك حركة احتجاجية ومطلبية واسعة. يعتبر أهالي القرية أنّ شركة إمضير للتعدين (SMI)، فرع "مناجم" Managem، الشركة القابضة التابعة للشركة الوطنية للاستثمارات (SNI)، هي التي تستحوذ على ماء القرية بكثافة، وتستغلّ كذلك الثروات الجوفية، دون أن يستفيدوا، هم، بشيء.

قرّرت الحركة تصعيد المقاومة، إذ قام الشباب بإقامة مخيم على جبل ألبان (ارتفاع 1400 متر)، الذي يضم برجاً للمياه لفائدة المنجم. كان هدفهم هو منع وصول بعض الماء إلى المنجم ليتمّ توجيه تدفّقه نحو القرية. وقد نجح العصيان المدني في بلوغ مبتغاه بالفعل؛ و لازل شباب إمضير المتمردون مرابطين إلى يومنا هذا في قمة جبل ألبان حيث التقيناهم.